



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (3)

تنافسية أسعار الاتصالات في فلسطين

إعداد

مشهور أبو دقة<sup>1</sup>

نيسان 2018

<sup>1</sup> هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر (ماس).

**Abbreviations:**

LRIC	Long Run Incremental Cost
VoIP	Voice over Internet Protocol
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
ADSL	Asymmetric Digital Subscriber Line
PSTN	Public Switched Telephone Network
PPP	Purchasing Power Parity
LTE	Long Term Evolution

## المرجعية

- تستند هذه الورقة إلى عدة محاور تهدف إلى تشخيص تنافسية أسعار الاتصالات في فلسطين، وهي كالتالي:
1. تقييم قطاع الاتصالات الفلسطيني من ناحية أسعار الخدمات وجودتها، وذلك بالمقارنة مع الدول المجاورة.
  2. قدرة المنافسة بين المشغلين الحاليين على تطوير كفاءة وجودة الخدمات المقدمة في القطاع، ودورها في حماية المستهلكين.
  3. تقييم تطور القطاع من عدة جوانب؛ بما فيها الجانب التقني، وقدرته على تلبية الطلب المتزايد من المستهلكين في القطاعات المختلفة.
  4. تحديد مدى الاعتماد على خدمات الاتصالات المقدمة من إسرائيل والأسواق المجاورة، ودراسة أسباب شراء هذه الخدمات.
  5. تحليل البيئة الاستثمارية لقطاع الاتصالات الفلسطيني، وتحديد جدوى الاستثمار في الخدمات المختلفة والمتعلقة بالقطاع.

## المقدمة

تولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها تنظيم قطاع الاتصالات والبريد الفلسطيني، حيث تم تنظيم العمل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال اتفاقية مرحلية وُقعت عام 1995. وقد أثرت هذه الاتفاقية سلباً على قطاع الاتصالات والبريد الفلسطيني. وفيما يلي أبرز الإشكاليات المتعلقة بهذه الاتفاقية:

- منحت الاتفاقية الجانب الإسرائيلي سيطرة كاملة على طيف الترددات في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها ترددات الهواتف، الإذاعة والتلفاز، بث الأقمار الصناعية، وتحديد المدى الرقمي لخدمات الهواتف.
- منحت الاتفاقية الجانب الإسرائيلي القدرة على التحكم بالمنافذ الدولية للاتصالات. وفرضت على الشركات الفلسطينية للاتصال بالخارج عبر الشركات الإسرائيلية، مثلها مثل التحكم بالأفراد عبر المعابر الإسرائيلية.
- فرضت الاتفاقية قيوداً على بناء الشبكات الفلسطينية ومحطات التقوية في المناطق المصنفة 'ج'، مما أعاق التكامل بين الشبكات الفلسطينية. كما فرضت عليها التواصل فيما بينها من خلال استئجار ساعات من المشغلين الإسرائيليين، وبأسعار وشروط غير منطقية. مما أعاق التواصل بين المحافظات وخاصة بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.
- منحت الاتفاقية الشركات الإسرائيلية الحق في بناء وتشغيل شبكاتها في القدس الشرقية، ومنعت الشركات الفلسطينية من ذلك.
- منحت الاتفاقية الشركات الإسرائيلية الحق ببناء وتشغيل شبكاتها وتقديم خدماتها كافة في مناطق الضفة الغربية، وذلك بدعوى الوصول إلى تجمعات المستوطنات وخدمتها. الأمر الذي مكنها من تغطية جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وحرم الشركات الفلسطينية من ذلك.

## الانفرادية في قطاع الاتصالات: خلفية منح الرخصة

تُنح الامتيازات والحصصية أحياناً لفترة زمنية محددة -على ان تكون الملكية للحق العام- لإتاحة الفرصة للمستثمر لبناء شبكة خدمات بجودة عالية ودون القلق على استعادة أمواله المستثمرة. وبترافق مع منح الامتياز عادةً مراقبة أسعار وجودة خدمات صاحب الامتياز أو الحصصية من قبل الحكومة أو المنظم، حيث يتم إضافة سعر التكلفة إلى عوائد الأرباح المسموح بها في حال عدم وجود منافسة في السوق، وعلى الحكومة ضمان عدم استغلال السوق من قبل مالك الامتياز أو الحصصية.

يُستخدم في سوق الاتصالات نظام عالمي يُسمى (LRIC) لحساب سعر تكلفة استخدام البنية التحتية (وهي تكاليف شبه ثابتة ومتوقعة لفترة زمنية معينة) بدلاً من تحديد الأسعار حسب تسعيرة الوصل أو الربط (Interconnection) التي تعتمد على أسعار مقارنة وتقديرية. وعليه تستطيع وزارة الاتصالات، في ظل غياب المنظم المستقل، احتساب تكلفة المرور خلال شبكة الاتصالات للمرخصين وتوصيل الخدمة للمستهلك. وبذلك تستطيع الشركات المقدمة لخدمات الانترنت كافة المنافسة. كما تم الفصل بين شركة الاتصالات (مالكة شبكة الاتصالات الثابتة) وشركة تزويد الانترنت المملوكة للشركة (حضارة هنا)، وذلك لعدم السماح للشركة الأم (شركة الاتصالات) بتقديم الدعم المادي من الباطن لحضارة لضرب المنافسة الشريفة في السوق.

تقوم بعض الحكومات بالدول المتقدمة ببناء أو المساهمة في بناء البنية التحتية دون اللجوء لمنح الامتيازات لشركات استثمارية خاصة. وتمنح امتياز إدارة استخدام هذه البنية التحتية لجهة مستقلة غير ربحية، لإتاحة الفرص المتساوية للشركات المرخصة

بالتنافس وتقديم الخدمات المختلفة للمستهلكين. في جميع الأحوال، تقوم الوزارة أو الجسم المنظم بمراقبة تطور البنية التحتية لضمان الحيادية التقنية وعدم احتكار اي منظومة تقنية، وبذلك إجبار الشركات المتنافسة على استخدام نفس التقنيات.

ضمن قيود الاتفاقية المرحلية للاتصالات، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتخصيص شبه كامل لقطاع الاتصالات عام 1996. وعليه تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية بموجب ترخيص منحها الحق في تشغيل شبكات اتصالات تغطي جميع الأراضي الفلسطينية لمدة 20 عاماً، دون إعطاء الفرصة لمشغلين آخرين بالتقدم إلى عطاء عام. ومن الجدير ذكره بأنه قد تم إصدار قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم (3) عام 1996، وفي عام 2003، تم نشر بنود الرخصة للرأي العام تبعها نشر الملاحق التابعة لها بعد فترة. ورغم أن اتفاقية الرخصة تُفوض وزير الاتصالات بالتوقيع نيابة عن السلطة الفلسطينية، إلا أنها وقّعت من قبل وزير المالية في ذلك الوقت، ولم يتم ايداع نسخ أصلية من الرخصة أو ملاحقها التابعة لها لدى الوزارة.

وقد ورد في الرخصة حق شركة الاتصالات بتشغيل الهاتف المحمول، ولم تضع شروطاً للتشغيل، وتركت الباب مفتوحاً دون تقييد.

منحت الرخصة شركة الاتصالات انفرادية لمدة عشرة أعوام لشبكة الهاتف الثابت، وحددت الرخصة انفرادية السوق للجوال مدة خمس سنوات، أو عند الحصول على 120 ألف خط، أيهما أسبق، بعد إنجاز الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي والحصول على الترددات اللازمة.

بموجب الرخصة، تتقاضى السلطة 7% من إجمالي إيرادات الشركة مقابل السماح للشركة باستخدام البنية التحتية وتطويرها، واستخدام المرافق العامة بما في ذلك المباني والأراضي العامة، واستخدام الطيف الترددي والأرقام اللازمة للهواتف الثابتة والنقالة، والتي تُعتبر ملكية عامة. من الجدير ذكره أن إيرادات السلطة من مجموعة الاتصالات تصل تقريباً إلى 50 مليون شيكل شهرياً، شاملةً إيرادات (7%)، والضرائب الأخرى مثل ضريبي الدخل والقيمة المضافة.

إن منح الانفرادية للشركة كان هدفه إعطائها الفرصة لتطوير البنية التحتية للاتصالات الفلسطينية والاستثمار فيها بشكل مكثف دون التأثير سلباً بالمنافسة، على الرغم من عدم حصول انفرادية حقيقية في مجال الهواتف النقالة نظراً لمنافسة الهواتف النقالة الإسرائيلية خلال هذه الفترة. وما زالت الانفرادية موجودة في مجال الهاتف الثابت، على الرغم من ضعف الاستثمار فيه مقارنة بالمحمول.

تحقق شركة الاتصالات الفلسطينية غالبية إيراداتها وأرباحها من خلال الهاتف المحمول. ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها ملائمة تقنيات الهواتف المحمولة لنمط الحياة الحديثة، بالإضافة إلى إهمال الشركة للاستثمار في الخطوط الثابتة. كما أن ضعف الاتفاقية بين الشركة والحكومة والتي تلزم الحكومة بتقديم التسهيلات اللازمة للشركة، ولا تفرض بالمقابل شروط محددة عليها تضمن وفاء الشركة بالتزامات الترخيص مثل تطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات الثابتة، وضمان ووصول خدمات الاتصالات الثابتة إلى جميع المناطق بما تلك غير المجدية اقتصادياً. رغم انتهاء انفرادية جوال عام 2003 والخط الثابت عام 2006، إلا أن المنافسة الفعلية لم تبدأ إلا في 2009 للهاتف المحمول. وفي عام 2010 بدأت المنافسة الجزئية في تقديم خدمات الاتصالات من خلال الخطوط الثابتة، مثل خدمات الانترنت وخدمات (VoIP). وفي هذا العام، قامت الوزارة بالسماح لشركات الاتصالات المرخصة باستخدام الألياف الضوئية التي تملكها شركات الكهرباء للتحكم بشبكات الكهرباء، وذلك بغرض تقديم خدمات اتصالات للمواطنين، من أجل تشجيع المنافسة في مجال البنية التحتية للاتصالات الثابتة.

## المنافسة وفتح السوق

إن دخول شركة الوطنية لسوق الاتصالات الخلوية الفلسطيني شكل قفزة نوعية لقطاع الاتصالات. لكن هذه الخطوة لم تكن كاملة لعدم قدرة السلطة الوطنية على منح شركات الاتصالات الخلوية الترددات الكافية والتي يتحكم بها الجانب الإسرائيلي، وخاصة ترددات الجيل الثالث والتي تسمح للمشاركين بالحصول على الانترنت. من المعروف أن شركة الوطنية حصلت على رخصة عام 2007 وبدأت بالعمل عام 2009، وذلك بعد حصولها على قدر كافٍ من ترددات الجيل الثاني للبدء بالعمل. من الجدير بالذكر أن تكلفة رخصة شركة الوطنية والتي مدتها 15 عاما تبلغ حوالي 250 مليون دينار أردني (355 مليون دولار). وقد قامت بتسديد أقل من نصف هذا المبلغ، على أن يتم تسديد المبلغ المتبقي بعد دخول شركة الوطنية سوق الاتصالات بقطاع غزة، حيث يحول دون ذلك سلطة الاحتلال الإسرائيلي. عملت الحكومة على تمكين شركة الوطنية القيام بعملها على أفضل شكل وتمكينها من العمل في قطاع غزة، بسبب المصالحة العامة. الأمر الذي سوف يؤدي إلى فتح باب المنافسة الحقيقية في قطاع غزة، وما يتبعها من نزول الأسعار ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تمكين الخزينة العامة من الحصول على باقي رسوم الرخصة.

إن البيئة القانونية التي تُنظم قطاع الاتصالات غير واضحة وغير مكتملة، هذا من شأنه أن يؤثر سلباً على استقدام استثمارات جديدة لقطاع الاتصالات. كما يؤدي إلى هدر المال العام بسبب عدم تمكين المنظم (الوزارة) من مراقبة وتنظيم قطاع الاتصالات بمستوى كافٍ وبالشكل الذي يتوقعه المستثمر. إن خزينة السلطة هي الخاسر الأكبر من ضعف البيئة القانونية لقطاع الاتصالات، فنتيجة لذلك أصبحت قدرة الوزارة على فرض غرامات على الشركات المخالفة محدودة.

إن التأخر في تأسيس منظم مستقل لقطاع الاتصالات قد أثر بشكل سلبي على القطاع، وحرّم السوق من فرص استثمارية كبيرة. والمقصود هنا بمستقل أن يكون مستقلاً بشكل كافٍ من ناحية التأثير على عمله من جهات ذات نفوذ سياسية أو أي تأثير عليه من أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة. كما أن التأخير في تشكيل مجلس تنظيم قطاع الاتصالات يُفقد القطاع إمكانيات هائلة للنهوض وفتح باب المنافسة الجدية والعادلة.

لقد تم تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية للخط الثابت والمتنقل (جوال) بمبلغ 290 مليون دينار أردني لمدة 20 عاما. لم يتم نشر بنود الرخصة، كما لم يتبين إذا شملت الرخصة الجديدة على حصرية خطوط الهاتف الثابت، خاصة حصرية توزيع ارقام الهاتف الثابت. بنفس الوقت تم تسديد 10 مليون دينار مقابل استخدام مباني عامة من قبل الشركة في العشرين سنة السابقة.

لقد وضحت تجربة الاتصالات الفلسطينية خلال الحقبة الزمنية السابقة الأمور التالية:

أولاً: إن الاتفاقيات المرحلية للاتصالات مع الجانب الإسرائيلي، والتي كان من المتوقع أن تكون مرحلية، أصبحت دائمة. حيث قيّدت نمو قطاع الاتصالات بشكل كبير، ومنحت الجانب الإسرائيلي سيطرة كبيرة على نمو وتطور القطاع ودمجه في قطاعات الإنتاج الأخرى.

ثانياً: إن الظروف التي أحاطت بمنح الرخصة للاتصالات الثابتة والخلوية عام 1996، من عدم شفافية، وعدم خضوعها للتدقيق والنقاش العام في حينه أفقد الخزينة، وبالتالي المواطن، أموالاً طائلة. كما أدى إلى تأخير واضح في نمو القطاع.

ثالثاً: إن الانفرادية في الرخصة، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات واضحة تحفظ حق الوزارة في متابعة دورها في وضع السياسات ومتابعة الأمور الفنية والتنظيمية والحفاظ على الحق العام، أدى إلى خلق إشكالية لدى الوزارة في التعامل مع المشغل. مما أدى إلى عدم استثمار الأموال الكافية في بناء شبكة اتصالات حديثة تشمل جميع أنحاء الوطن،

بما في ذلك المناطق النائية والتي قد تكون غير مجدية اقتصادياً للشركة للاستثمار فيها وبناء شبكات اتصالات حديثة.

رابعاً: ضعف البنية القانونية والانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية وغياب منظم مستقل سياسياً واقتصادياً لقطاع الاتصالات ساهم بشكل كبير في بطء عملية تحرير السوق ومراقبة استثمارات المشغلين في قطاع الاتصالات.

خامساً: تبلغ القيمة السوقية لرأس مال شركة الاتصالات الفلسطينية حوالي 560 مليون دينار أردني. كما بلغت أرباح الشركة لهذا العام 70 مليون دينار، بنسبة 12.5% عائد على الاستثمار الكلي.

## مقارنة الأسعار بالمحيط

أحياناً يلجأ المنظم- في الحالة الفلسطينية الوزارة- إلى مقارنة أسعار الاتصالات بالمحيط نظراً لتداخل أنظمة الاتصالات عبر الحدود، خصوصاً تداخل طيف الترددات وأنظمة الاتصالات عابرة للحدود. تعتمد هيئة تنظيم الاتصالات البحرينية على معيار تستخدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مما يسهل مقارنة الأسعار بالدول الأكثر تطوراً تقنياً من غير الأعضاء في المنظمة. إن المقارنة الإقليمية تكمل اجراءات اخرى عادة ما يقوم بها منظم قطاع الاتصالات مثل (LRIC) وتحديد سعر الربط البيني وخاصة ما يسمى (backhauling) والذي يحدد بشكل كبير سعر الانترنت خاصة للاستهلاك المنزلي.

تعتمد جميع المعلومات الخاصة بمقارنة الأسعار بالأساس على دراسة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات البحرينية والتي قامت بها شركة (Teligent<sup>2</sup>). إن المقارنة المذكورة تشمل الدول العربية فقط ولا تشمل إسرائيل، والتي ترتبط بقطاع الاتصالات الفلسطيني ارتباطاً مباشراً من خلال الاتفاق المرحلي والبنود الاقتصادية التابعة له، وخصوصاً المادة 36 الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية.

أجريت هذه المقارنة في الأعوام السابقة، بموجب تقدير الوزارة للأسعار الخاصة بفلسطين وهي أسعار سنة 2012. لم تتغير الأسعار كثيراً منذ ذلك الحين، بالعكس فقد ارتفعت قيمتها خاصة أسعار خدمات الانترنت ولذلك لسببين: أولاً، قامت الشركة برفع سعر الحد الأدنى عام 2015، وعلى الرغم من الانخفاض الأخير في الأسعار إلا أنه بقي أعلى مما كان عليه سنة 2012. والمقصود هنا هو الحد الأدنى للسعة. ثانياً، ارتفاع سعر الشيكول مقابل الدولار بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2012.

والجدير بالذكر هنا أن خدمات الانترنت على الهاتف المحمول لم تُستخدم في فلسطين قبل تاريخ 2018/1/30 حيث تم تفعيل خدمات الجيل الثالث في الضفة الغربية بينما انتقلت الدول المجاورة إلى مرحلة استخدام خدمات الجيل الرابع. بناء على ذلك، أي مقارنة تشمل خدمات الانترنت على الهواتف النقالة لا تعكس الحقيقة ولن تكون موضوعية.

بالمناسبة، تقوم إسرائيل بتطبيق سياسة الأمر الواقع في مدينة القدس لذلك لا تشمل الإحصاءات الدولية الخاصة بفلسطين القدس.

## المقارنة مع إسرائيل

لقد قامت (Teligent) بمقارنة أسعار عالمية لصالح OECD بما في ذلك إسرائيل. وصُنفت إسرائيل مع أفضل الدول من حيث جودة وانخفاض أسعار خدمات الاتصالات مثل دول آيسلندا ولاتفيا ولتونيا واستونيا وسلوفينيا (شكل 2). وكان هذا

<sup>2</sup> <http://www.tra.org.bh/en/media/market-information/price-benchmarking.html>

نتيجة للسياسة التي تتبعها الوزارات المتعاقبة في إسرائيل بتخصيص عدد كبير من المشغلين الافتراضيين، حيث يستطيع هؤلاء المشغلين شراء خدمات واستخدام البنية التحتية للشبكات الموجودة بأسعار تحددها الوزارة على أساس المشاركة وأسعار التكلفة لهذه البنية التحتية. ذلك لأن البنية التحتية بالأساس مال عام، ويحق للمتصرف بالمال العام (الحكومة) أن يحدد كيفية تنظيم الاستخدام وحق الاستخدام والمرور بما يخدم الصالح العام.

وتزود إسرائيل خدمات الإنترنت لعدد كبير من الكوابل البحرية والتي تمتلكها شركات إسرائيلية وشركات دولية. وتعتبر سرعة الإنترنت المتوفرة للمواطن الإسرائيلي سرعة فائقة، إذ تحتل إسرائيل المرتبة 60 في العالم من ناحية سرعة الإنترنت، بينما تحتل فلسطين المرتبة 123.<sup>3</sup> علماً بأن الكوابل المزودة لإسرائيل بالإنترنت متاحة للمزودين الفلسطينيين.

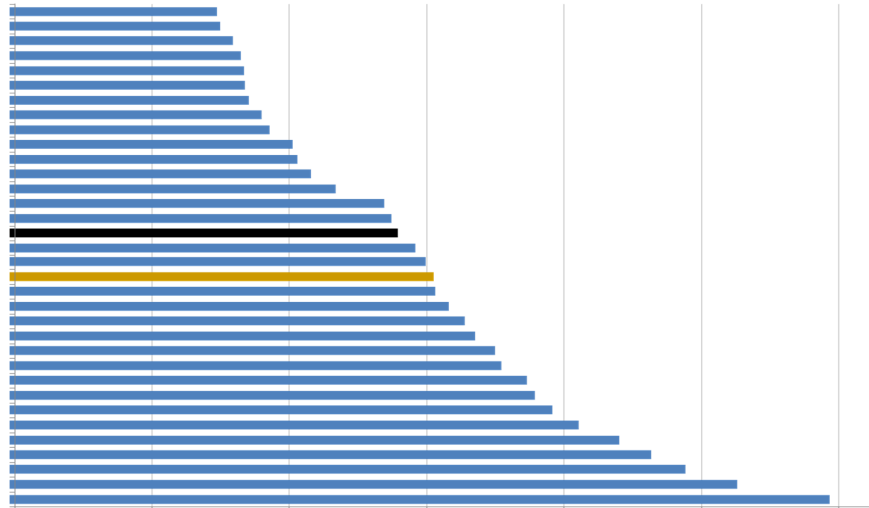
### جدول 1: خدمات الاتصالات في إسرائيل مقارنة بالاتصالات في فلسطين

Parameter	إسرائيل	فلسطين
Fixed line operators	Bezeq, HOT, 012 Smile, Cellcom	Paltel
Number of fixed phone lines	3.4 million (2014)	~350 K
Cellular mobile network operators	Pelephone, Cellcom, Partner, Hot Mobile, Golan Telecom	Jawwal, Wataniya
MVNO operators	Rami Levy, Free Telecom - x2one Israel, Home Cellular, 019 Telzar, Cellact	None
Number of cellular subscribers	10.276 million (2014)	3.5 million
Multi-channel TV operators	HOT (cable), yes (satellite)	None
Number of TV subscribers	1.485 million (2014)	!!!!!!
Number of Internet Service Providers (ISPs)	50+ (2014)	11
Number of broadband subscriber	~2.075 million (2014)	~350 K
Internet speed world rank	60	123

<sup>3</sup> [https://docs.google.com/spreadsheets/d/1A8LDcCLY3HN5OQys6VxB0ug8xgroDADVIA2BeAF\\_tSM/edit#gid=0](https://docs.google.com/spreadsheets/d/1A8LDcCLY3HN5OQys6VxB0ug8xgroDADVIA2BeAF_tSM/edit#gid=0)



شكل 1: مقارنة أسعار الانترنت النطاق العريض، إسرائيل بالدول الأكثر تقدماً تقنياً  
Fixed-line 30GB naked broadband basket



Source: Teligent

### مقارنة الخط الثابت/خط النفاذ مع المحيط العربي

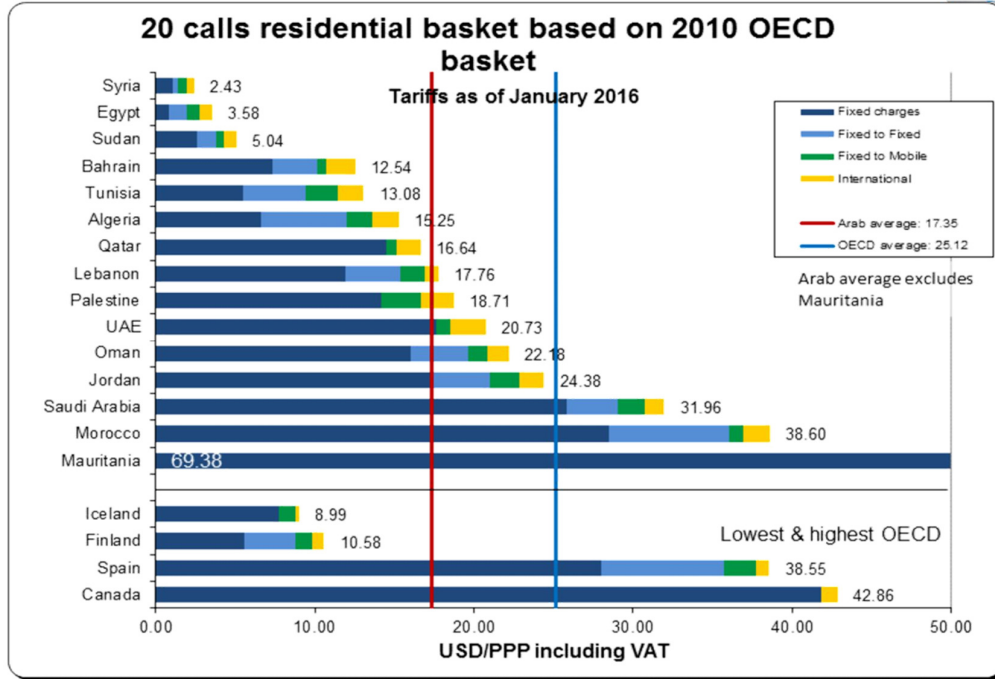
بموجب الرخصة الممنوحة لشركة الاتصالات، تتقاضى الشركة مبلغاً ثابتاً (20 شيكل) كرسوم اشتراك شهري مقابل خدمات اتصالات (عدد محدد من المكالمات). هذا المبلغ لم تحدده الرخصة إنما يتم تحديده بالاتفاق مع الوزارة أو المنظم. وكذلك تُحدد الخدمات مقابل رسم الاشتراك. والهدف من رسم الاشتراك هو ضمان دخل ثابت للشركة لتغطية تكاليف التشغيل، وضمان الاستثمار في الشبكة وتطويرها.

يُستخدم الخط الثابت للهاتف للحصول على الإنترنت. وأصبح الوصول للإنترنت هو الهدف الرئيس لتكريب خط هاتف ثابت. قامت الوزارة سنة 2009 بتحرير جزئي لشبكة الاتصالات الثابتة بالطلب من الشركة تقديم خدمات خط النفاذ (ADSL)، كما هو مُتبع بالعالم كخطوة أولى لتحرير السوق وتطبيق بما يعرف ب (Unbundling Local Loop). وتم السماح للشركات المزودة لخدمات الإنترنت بشكل مستقل الوصول للمشارك عن طريق خط النفاذ. وسُمح للشركات المزودة لخدمات الإنترنت بالحصول على الإنترنت من أي مزود سواء من شركة الاتصالات أو من غيرها في السوق العالمي. هذا الاجراء أدى إلى خفض أسعار الإنترنت للمستهلك بشكل كبير. إلا أن الانخفاض في أسعار الإنترنت لم يتبعه انخفاض في رسوم الاشتراك أو رسوم خط النفاذ المضافة لرسم الاشتراك، بل تم لاحقاً زيادة سعر خط النفاذ. كما كان من المفروض أن يتم الفصل تدريجياً بين خط الهاتف وخط النفاذ وتحرير رقم الهاتف للسماح لشركات الإنترنت بالمنافسة على المكالمات الصوتية، حيث أن التكنولوجيا الحديثة لا تُفرق بين المسموع والمكتوب والمرئي. بالتالي فإن المستهلك الآن يسدد ثمن خدمة مفروضة عليه ولا يحتاجها.

يتطلب تحرير سوق الاتصالات الثابتة ترخيص مشغلين جدد باستخدام بنية تحتية موجودة مثل البنية التحتية لشركات الكهرباء. وباستكمال تجزئة شبكة الهاتف الثابت و تسعير استخدام أجزائها من قبل مشغلين مرخصين Local Loop (Unbundling) وإزالة اي معوقات امام المنافسة الشفافة و الحرة مثل التخلص بما يعرف ب (Back hauling) الذي يسمح للشركة بالتصرف بحاجز بوابة الانترنت التي يحصل عليها المستهلك. خفض سعر (calls) termination مما له أثر كبير

على أسعار المكالمات الدولية القادمة من خارج فلسطين، سعر (termination) للدقيقة على الثابت تساوي 0.458 شيكل مقارنة بإسرائيل تساوي 0.015 شيكل.

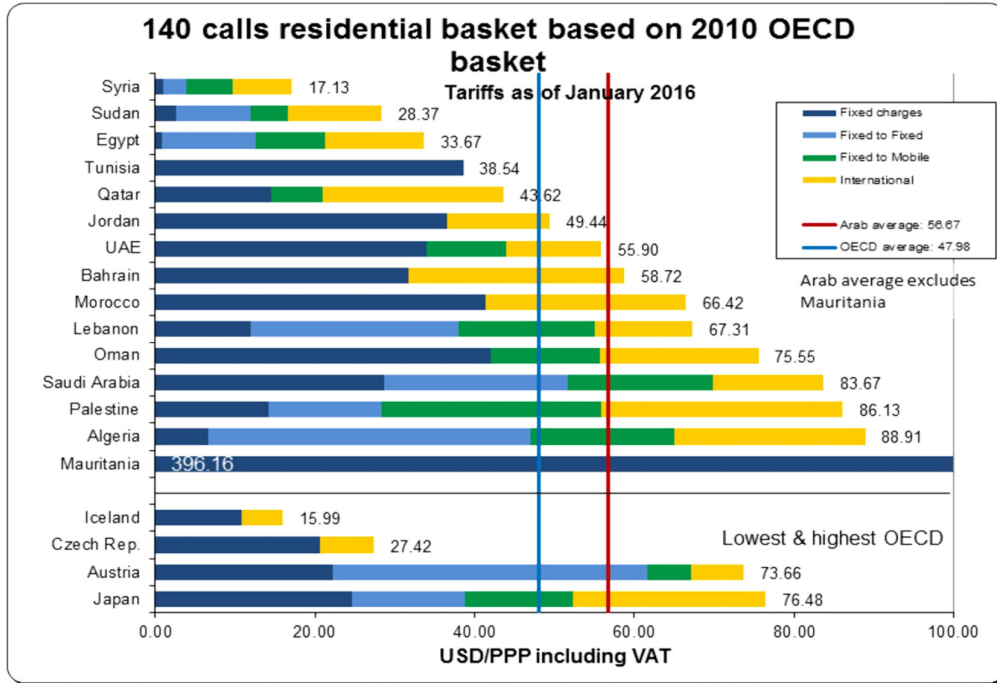
شكل 2: مقارنة أسعار مكالمات خط الهاتف الثابت المنزلي لغاية 20 وحدة اتصال في الدول العربية



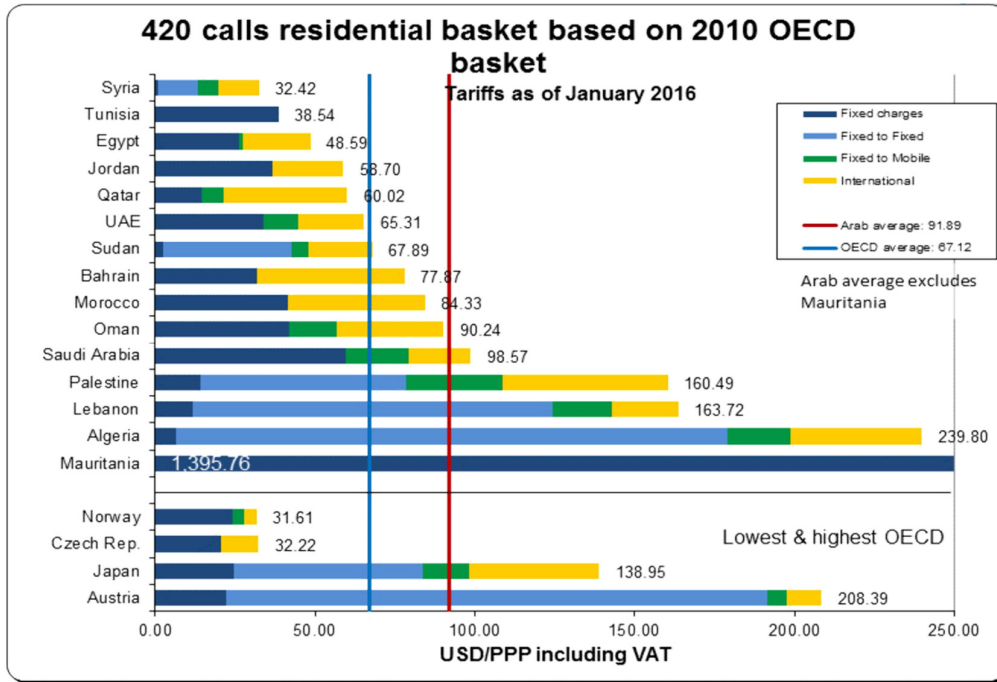
إن رسم الاشتراك والذي يبلغ 20 شيكل (حوالي \$5.6) (حوالي \$17 حسب تعديل القدرة الشرائية المعتمدة شكل 3)، يشمل كذلك رزمة من المكالمات. وترتفع الأسعار بشكل ملحوظ عند استخدام الهاتف لمكالمات أعلى مما هو مشمول ضمن المكالمات المجانية برسم الاشتراك. إن تمييز أسعار المكالمات من الثابت للثابت عن أسعارها من الثابت للمنتقل تحتاج لإعادة النظر فيها من قبل الوزارة، وذلك لتجنب عدم المساواة في المنافسة وتفضيل جوال عن الوطنية لعدم الوضوح ومراقبة الفصل الإداري والمالي بين الثابت والمحمول.

إن ارتفاع أسعار المكالمات الدولية من الثابت مقارنة مع المحمول كبير جداً (ميزة المنافسة لصالح المحمول خصوصاً عند الاتصال من خلال الانترنت VoIP) بينما الاتصال بالإنترنت من خلال الهاتف الثابت يحتاج إلى جهاز حاسوب واشتراك بالإنترنت.

شكل 3: مقارنة أسعار مكالمات خط الهاتف الثابت المنزلي لغاية 140 وحدة اتصال في الدول العربية



شكل 4: مقارنة أسعار مكالمات خط الهاتف الثابت المنزلي لغاية 420 وحدة اتصال في الدول العربية



### مقارنة خط الهاتف النقالة وخدمات الجيل الثالث

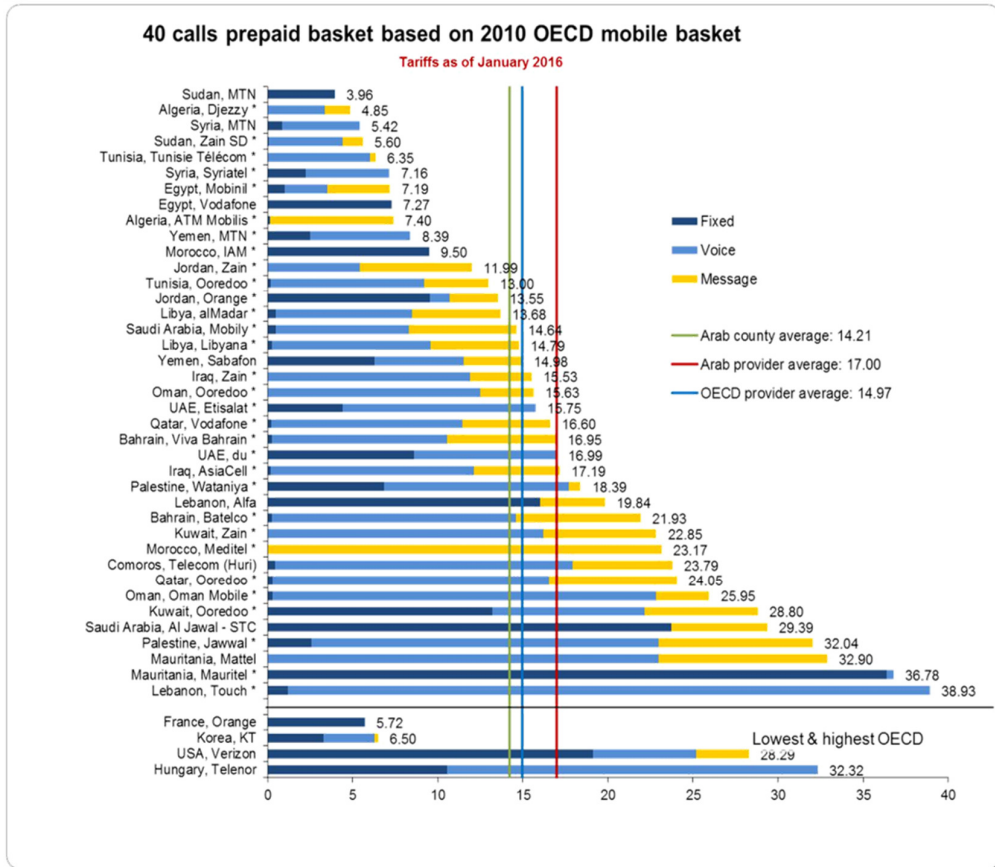
يجب تخفيض الأسعار داخل وخارج الشبكة وتعرفة الترابط البيني بين الشركات، كذلك سعر (Termination calls) للدقيقة الواحدة على النقال والتي تساوي 0.632 شيكل مقارنة بسعرها في إسرائيل والبالغ 0.063 شيكل للدقيقة الواحدة.

من الملاحظ عند مقارنة الأسعار أنه لا يوجد دور للمنظم، وأن المهيمن مازال يتحكم بالسوق. وللد من هذه الهيمنة، يجب السماح بتقل الأرقام وتوحيد ثمن الربط البيني وإخضاعه للرقابة، وعدم السماح بالفوارق الكبيرة بين ثمن المكالمات على نفس الشبكة وخارجها، حيث أن السياسة السابقة بعدم التدخل بالسوق لم تؤدي إلى حصول منافسة حقيقية في السوق.

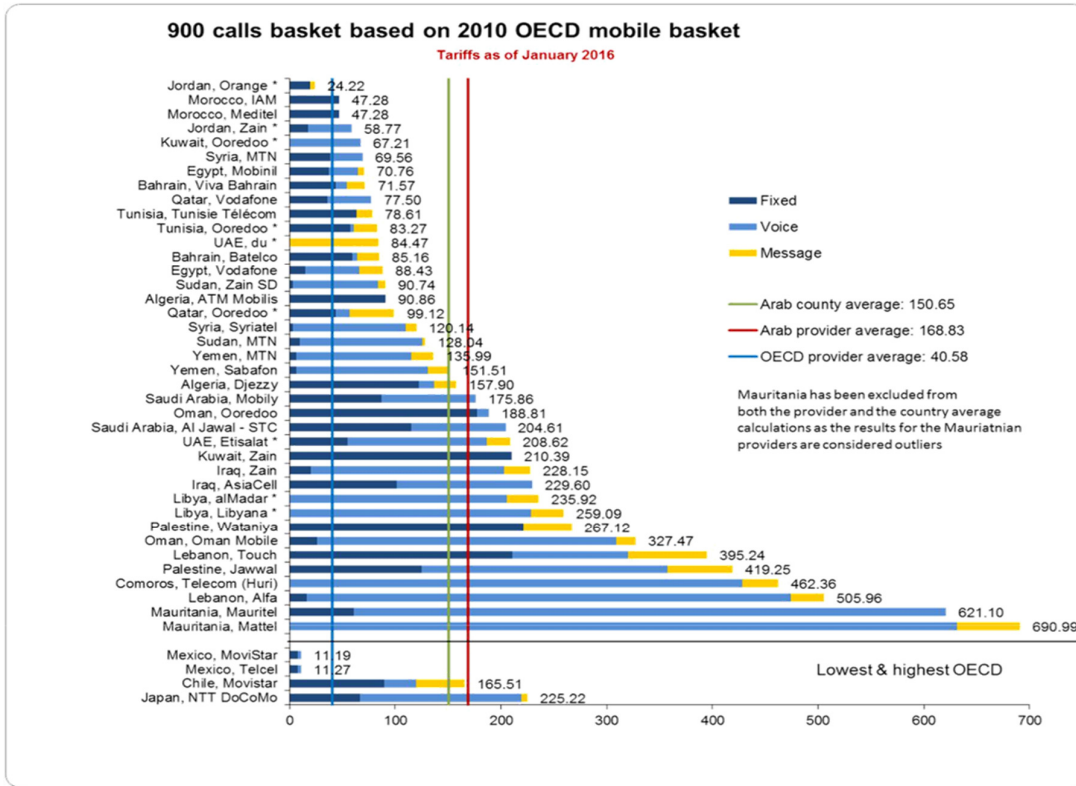
### ترخيص 3 او 4 شركات افتراضية تقدم خدمات الهاتف النقال MVNO

تعرف هذه الشركات بأنها تستخدم البنية التحتية لشركات الهاتف النقال وكذلك بإمكانها شراء خطوط وعدد من المكالمات بالجملة من شركات الهاتف النقال وإعادة بيعها.

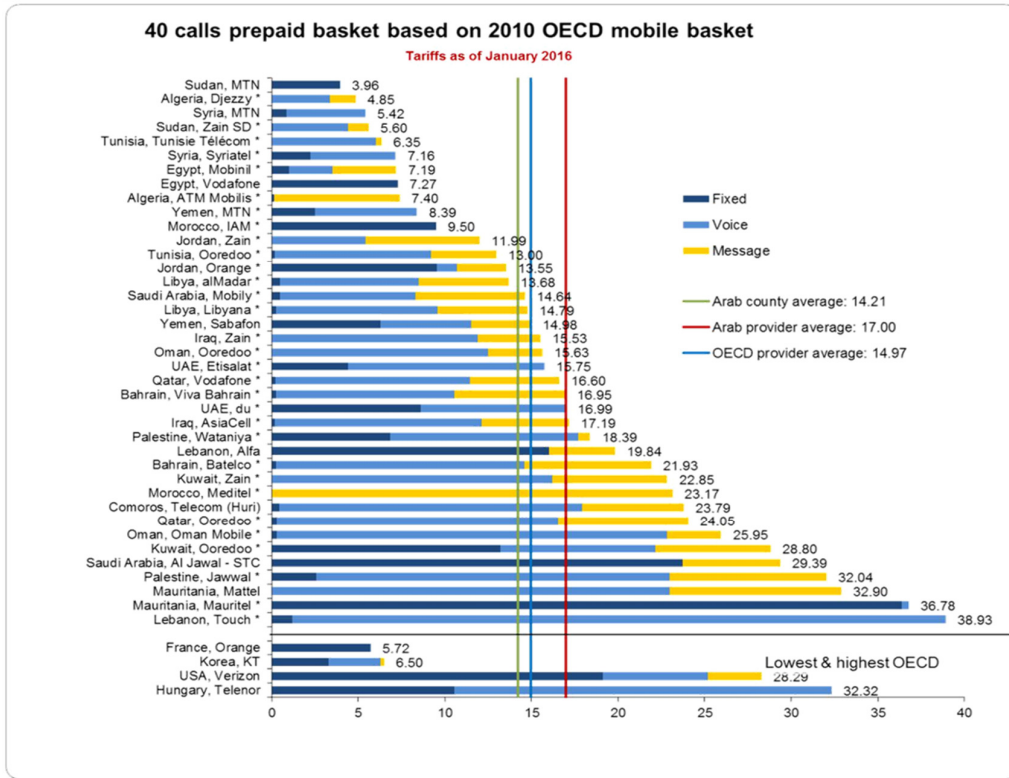
شكل 5: مقارنة أسعار مكالمات الهاتف المتنقل لغاية 30 وحدة اتصال في الدول العربية



شكل 6: مقارنة أسعار مكالمات الهاتف المتنقل لغاية 900 وحدة اتصال في الدول العربية



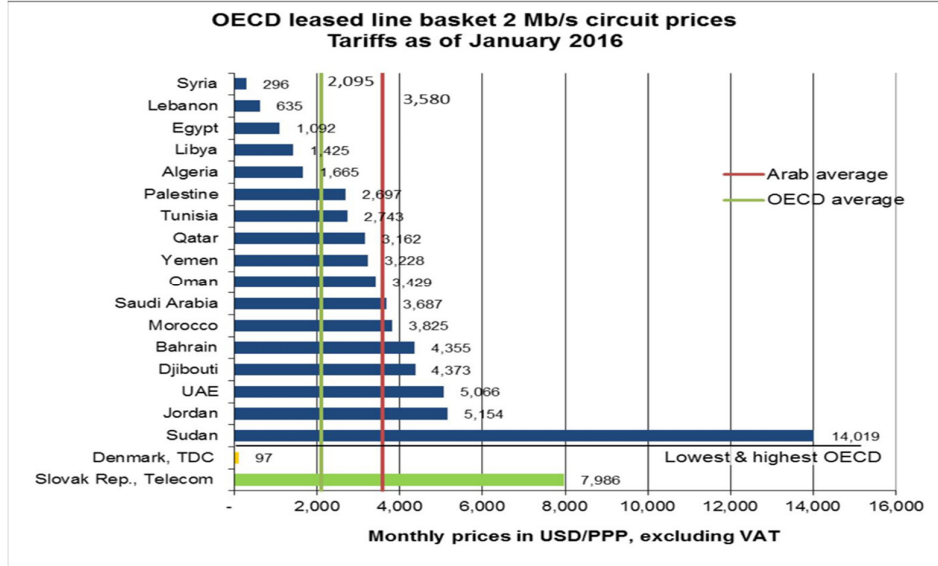
شكل 7: مقارنة أسعار مكالمات الهاتف المتنقل مسبوق الدفع لغاية 40 وحدة اتصال في الدول العربية



### مقارنة خط الانترنت Data lines

إن الاستخدام المبكر والمكثف للخطوط المؤجرة من قبل الدوائر الحكومية المختلفة وتفاوض الحكومة مع الشركة أدى لتخفيض أسعار الخطوط المؤجرة للقطاع الخاص مثل البنوك وغيرها.

شكل 8: مقارنة أسعار الخطوط المستأجرة للاتصالات للدوائر ساعة 2 ميغا في الدول العربية



### الانترنت للاستخدام المنزلي (خط النفاذ، الخدمات غير التنافسية)

إن شراء خدمات الإنترنت للاستخدام المنزلي وللأعمال الصغيرة يشكل عبئاً كبيراً على المستهلك، حيث تلخصت سياسة الوزارة سابقاً بالتالي:

1. التخلص التدريجي من رسم الاشتراك.
2. الفصل بين خط الهاتف وخط الإنترنت.
3. الحد من الانفرادية في تقديم خدمات الاتصالات مباشرة التركيز على البنية التحتية للاتصالات.

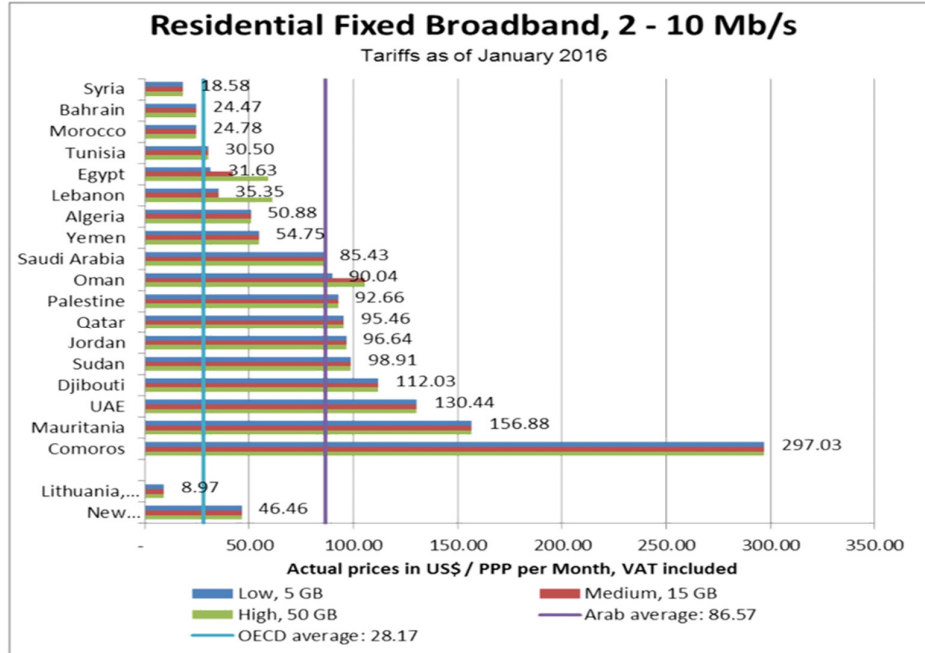
هذا يعني تخفيض سعر الحد الأدنى لسعة خط النفاذ مع مضاعفة سرعته حتى تصل التسعيرة لنفس قيمة رسم الاشتراك. في حينها يتم الفصل بين خط الهاتف وخط النفاذ والتخلص من رسم الاشتراك لخط البيانات بتعرفة جديدة وهي الحد الأدنى للسرعة وهو 30 ميغ. هذه التعرفة تتقاسمها الشركة التي تقدم البنية التحتية مع شركة الإنترنت مع تحديد دور شركة الاتصالات فقط على تقديم البنية التحتية. وكل الخدمات الأخرى التنافسية تقدمها شركات الإنترنت وتحرير أرقام الخط الهاتف من هيمنة الشركة حيث إن هذه الأرقام مثلها مثل أرقام الهاتف النقال ملك عام تتصرف به الوزارة. وعليه تستطيع شركات الإنترنت عرض حزم مكالمات مجانية غير محدودة على شبكتها، بالإضافة لخدمات أخرى مثل التلفزيون التفاعلي وأنظمة الحماية وغيرها.

ما حصل خلال العامين الماضيين هو السماح للشركة بمضاعفة سرعة خط النفاذ مجاناً لمدة عام التسعيرة الجديدة عند مضاعفة السرعة مع عمل الخصم على نفس الفاتورة، لتكون ثمن مضاعفة الفاتورة عملياً صفر للمشارك وبعد مرور عام على المضاعفة ينتهي الخصم وتُطبق التسعيرة الجديدة على السرعة الجديدة، والتي لن يستطيع المشارك تغييرها ضمن شروط حملة مضاعفة السرعة. تستطيع الشركة الآن الادعاء بأن مضاعفة السرعة تم بزيادة بسيطة جداً بعد تطبيق التخفيض الجديد. تحتاج الشركة لزيادة سرعات خط النفاذ لتقديم خدمات مضاعفة جديدة لسوق كبير ينمو بشكل كبير مثل التلفزيون التفاعلي والألعاب والأمن، بالغالبة المشترك يسدد ثمن خدمات لا يحتاجها وليس له مفر أحياناً غير القبول بها.

على الوزارة كمنظم النظر إلى تنمية القطاع، من خلال الاهتمام بالاستثمار بالبنية التحتية بشكل رئيسي لأن تطوير البنية التحتية أساس يسمح بالتنافس الحقيقي على تقديم الخدمات للمشتركين مع حماية المستهلك مثل الطلاب والموظفين والصناعات الناشئة التي تعتمد بشكل كبير على تقنيات الاتصالات.

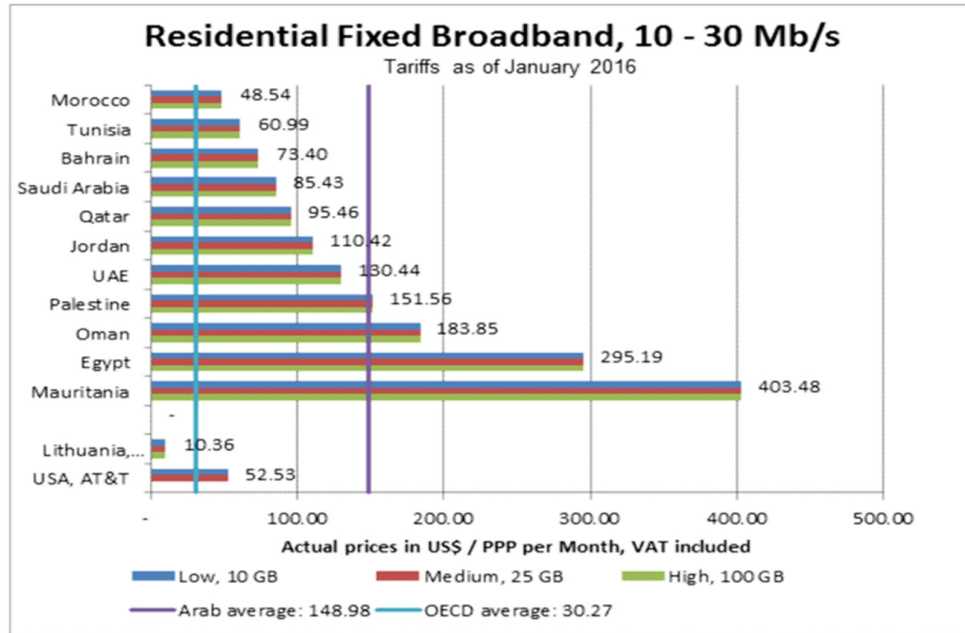
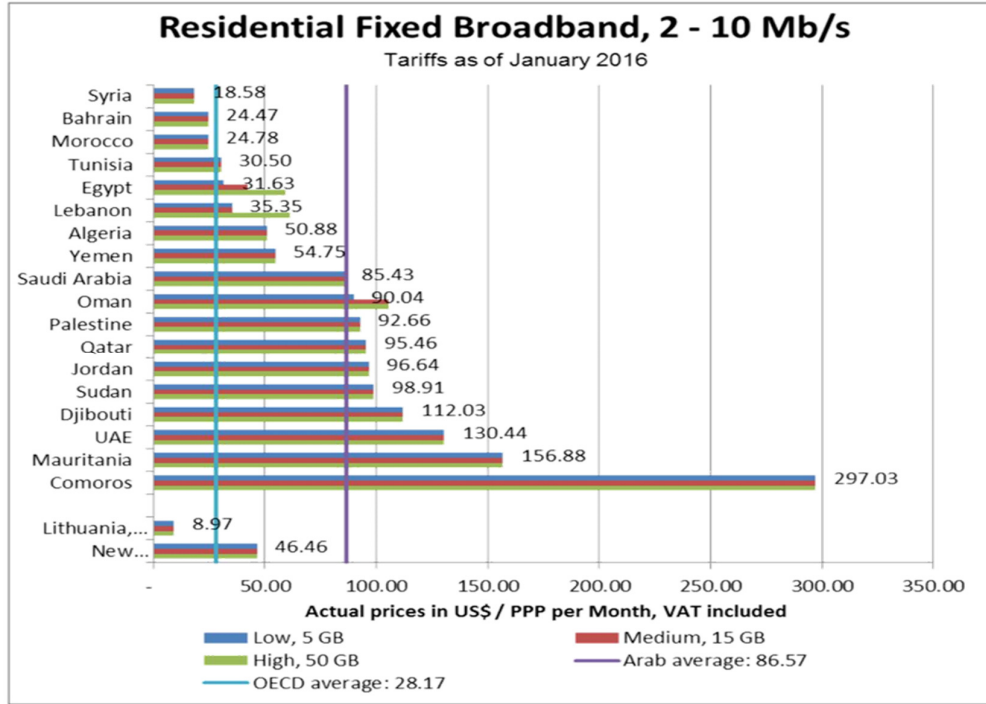
تقنيات خط النفاذ انتهت، تطبيقها كان انتقالي ويجب تقديم خطة زمنية للانتقال لتقنيات جديدة تتماشى مع التطور.

شكل 9: مقارنة أسعار خط الانترنت المنزلي ساعات 2-10 ميجا بالدول العربية





شكل 10: مقارنة أسعار خط الانترنت المنزلي ساعات 10-30 ميجا بالدول العربية



أصدر مدير مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدول العربية للمؤتمر العالمي للاتصالات لعام 2017، والذي عُقد في الخرطوم 30 يناير-1 فبراير 2017، وثيقة بعنوان "اتجاهات

وتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الدول العربية<sup>4</sup> على أن تكون الوثيقة بمثابة مرجع موثوق لرسم مستقبل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الدول العربية.

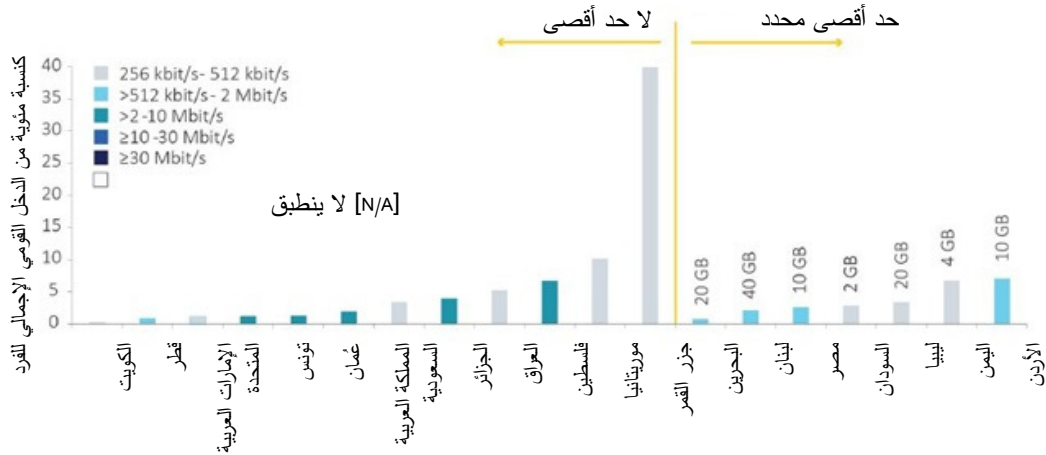
تُقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاز إليها، واستخدامها في منطقة الدول العربية، التي تضم 22 بلداً وبنوف عدد سكانها عن 387 مليون نسمة. وتُبرز الوثيقة كيف واصل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحوله وأثره على المجتمع وعلى النمو الاقتصادي والاجتماعي منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات في عام 2014. وهي تتعقب أيضاً تطور التنظيم).

ان المؤشرات التي تحتوي عليها الوثيقة ممكن استنتاج كثير من دلائل تنمية قطاع الاتصالات وتأثيره على قطاعات اقتصادية أخرى خاصة قطاع تقنيات المعلومات.

بدون ادني شك كان ومازال الاحتلال له الدور الرئيس بإعاقة تنمية الاتصالات، حيث تحصل فلسطين على أماكن متدنية في كثير من المؤشرات من هذه الورقة نتيجة للاحتلال، على سبيل المثال، في بيان اشتراكات النطاق العريض المتقل النشطة لكل 100 نسمة في منطقة الدول العربية، 2015 حيث تحصل فلسطين على صفر نتيجة لعدم الحصول على ترددات الجيل الثالث وكذلك مؤشرات نطاق الانترنت المتقل حيث لا تتوفر سرعات عالية للحصول على ترددات الجيل الرابع وال (LTE).

في الحالة الفلسطينية ان عدم وجود تنظيم مهني ومستقل له دور كبير في التأخير بتحرير في بعض الجوانب الهامة بقطاع الاتصالات وتحريره من الاحتكار والهيمنة وبالتالي في ارتفاع الأسعار الغير المبرر كما تم توضيحه اعلاه وكذلك كان له أثر مباشر بتدني الخدمات وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

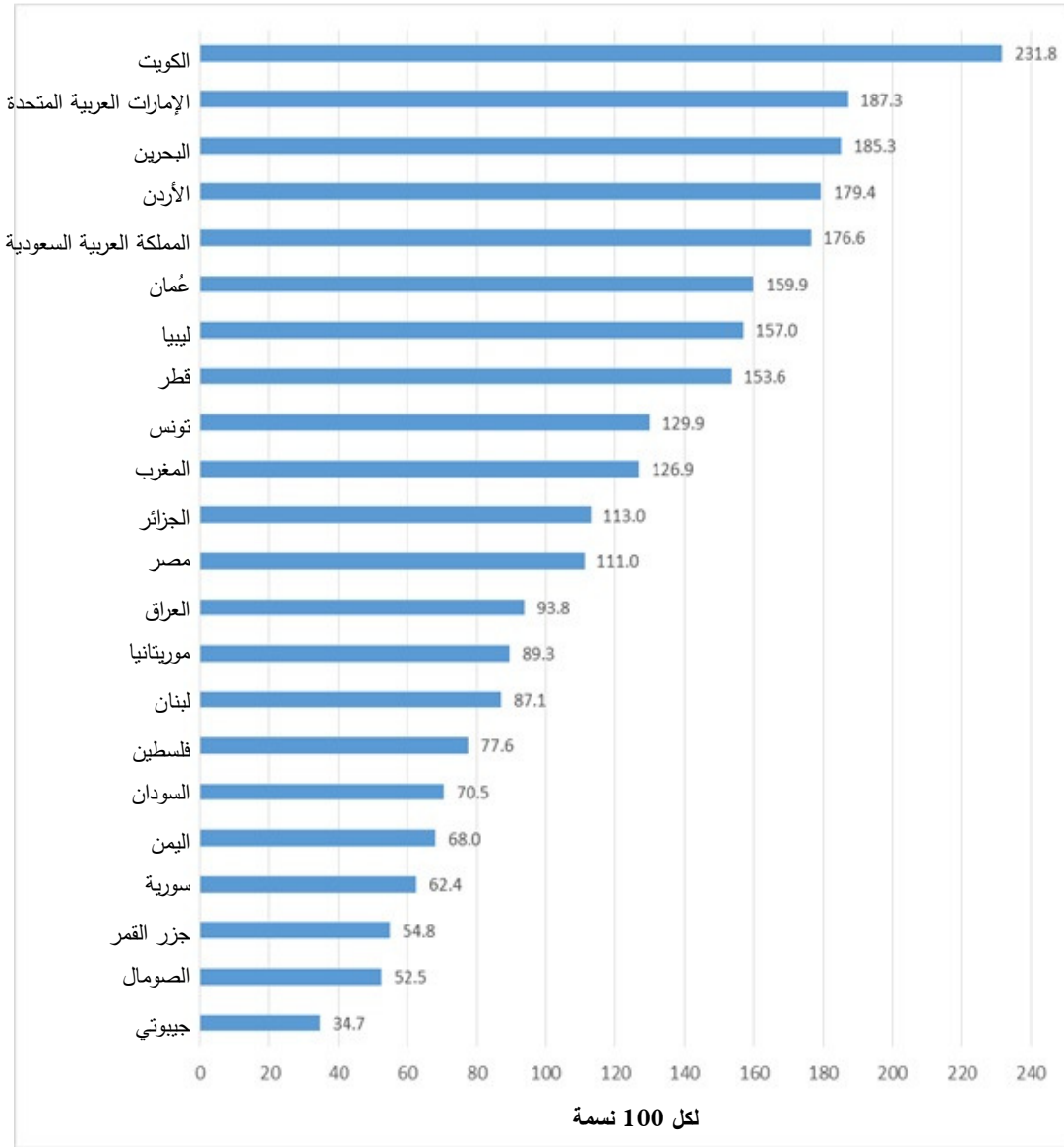
شكل 11: أسعار النطاق العريض الثابت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد، ومعدلات السرعة والحدود القصوى، منطقة الدول العربية، 2015



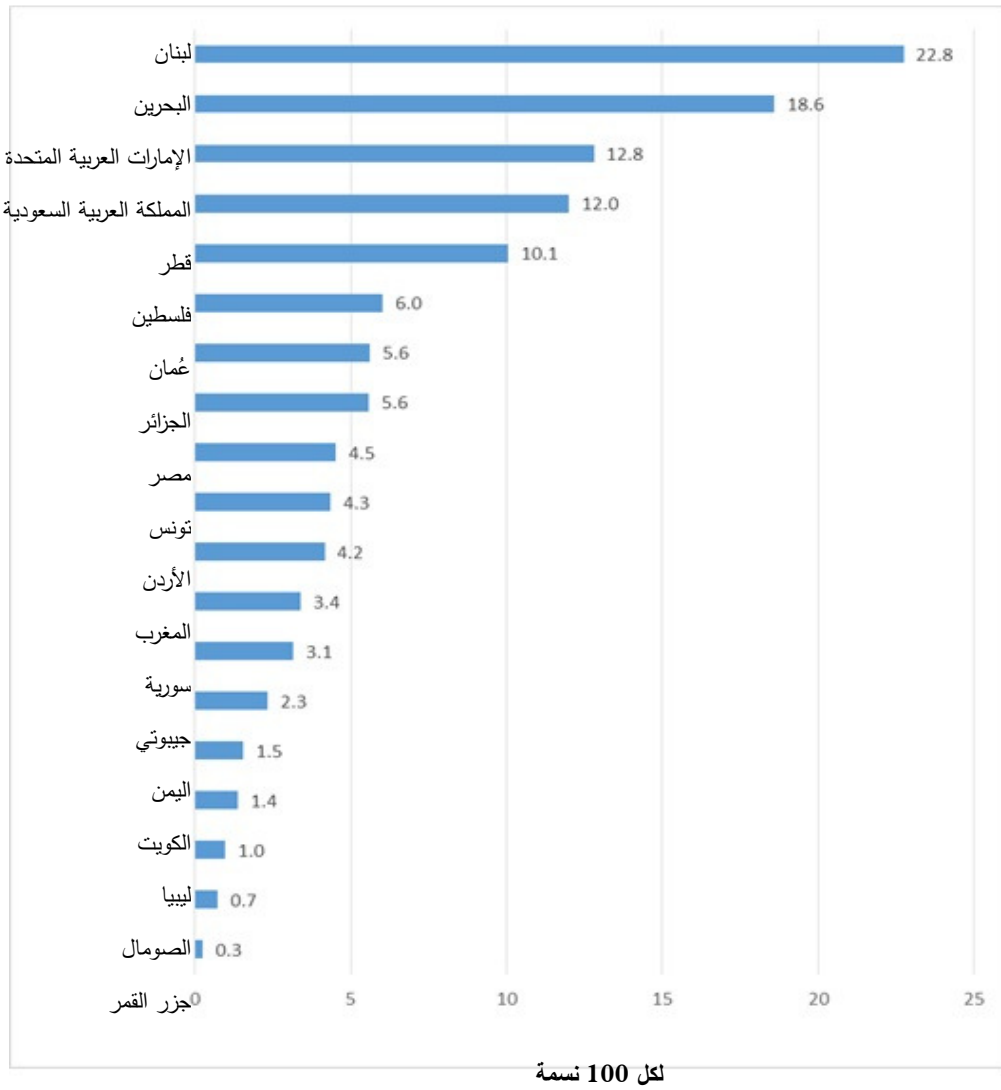
ملاحظة: تشير معدلات سرعة النطاق العريض والحدود القصوى في الشهر إلى معدلات السرعة المعلن عنها وكمية البيانات المشمولة في اشتراك النطاق العريض الثابت عند مستوى الدخل. المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات. تستند قيم الدخل القومي الإجمالي للفرد إلى إحصاءات البنك الدولي.

<sup>4</sup> <https://www.itu.int/md/D14-RPMARB-C-0006>

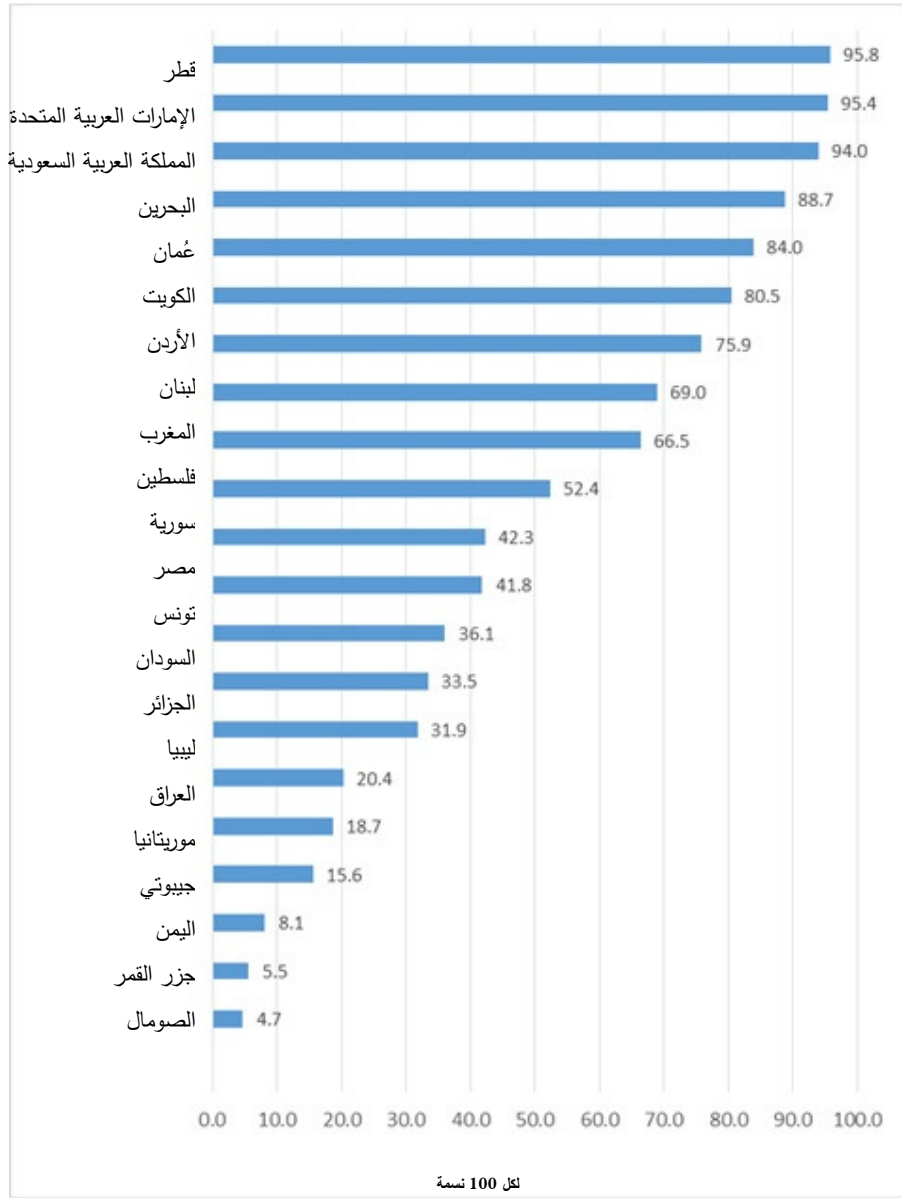
شكل 12: عدد مشتركين الاتصالات الخلوية المتنقلة في منطقة الدول العربية لكل 100 نسمة، 2015



شكل 13: اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 في منطقة الدول العربية، 2015



شكل 14: الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت منطقة الدول العربية، 2015



#### دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI): المؤشرات والقيم المرجعية والأوزان

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) هو دليل مركب يدمج 11 مؤشراً في مقياس مرجعي واحد يمكن استخدامه لمراقبة ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان وعلى مر الزمن. وقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات هذا الدليل في عام 2008 استجابة لطلب الدول الأعضاء في الاتحاد لوضع دليل إجمالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقُدّم لأول مرة في إصدار عام 2009 من التقرير (ITU, 2009)، وتُشر سنوياً منذ ذلك الحين. والغرض الرئيسي من الدليل IDI هو قياس ما يلي:

- المستوى والتطور على مر الزمن لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلدان وتجربة هذه البلدان نسبة إلى البلدان الأخرى؛
- التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- الفجوة الرقمية، أي الفارق بين البلدان من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إمكانات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمدى الذي يمكن به للبلدان الاستفادة منها لتعزيز النمو والتنمية في سياق القدرات والمهارات المتاحة.

وقد تم تصميم الدليل ليكون إجمالياً ويعكس التغيرات التي تحدث في بلدان على مستويات مختلفة من تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولدى النظر على المستوى الإقليمي، من الممكن تسليط الضوء على الاتجاهات واستبانة الأسباب التي تجعل أداء بعض البلدان أفضل من أداء غيرها، أو متخلفاً عنه.

يشمل التحليل منطقة الدول العربية. ويبرز أيضاً أداء البلدان العربية التي تحسن وضعها بشكل ملفت للنظر في التصنيف العالمي IDI الإجمالي منذ عام 2010.

شكل 15: توضيح لتوزيع قياس دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

شكل 16: تصنيفات الدليل IDI، منطقة الدول العربية، 2015 و 2016

التغيير في المرتبة العالمية 2016-2015	IDI 2015	المرتبة العالمية 2015	IDI 2016	المرتبة العالمية 2016	المرتبة الإقليمية 2016	الاقتصاد
1-	7,42	28	7,46	29	1	البحرين
3-	6,96	35	7,11	38	2	الإمارات العربية المتحدة
7-	6,88	38	6,90	45	3	المملكة العربية السعودية
3-	6,78	43	6,90	46	4	قطر
5-	6,45	48	6,54	53	5	الكويت
1-	6,04	58	6,27	59	6	عمان
5-	5,91	61	5,93	66	7	لبنان
4	4,67	89	5,06	85	8	الأردن
0	4,49	95	4,83	95	9	تونس
2	4,26	98	4,60	96	10	المغرب
3-	4,26	97	4,44	100	11	مصر
9	3,74	112	4,40	103	12	الجزائر
3-	4,12	103	4,28	106	13	فلسطين
2-	3,21	120	3,32	122	14	سورية
5-	2,65	134	2,60	139	15	السودان
3	1,90	154	2,12	151	16	موريتانيا
4-	1,96	151	2,02	155	17	اليمن
1-	1,73	160	1,82	161	18	جيبوتي
	4,63		4,81			المتوسط

ملاحظة: فلسطين ليست دولة عضواً في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ ويخضع وضع فلسطين في الاتحاد للقرار 99 (المراجع في بوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين في الاتحاد.  
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.